

سواء انتظم ام لا واما عنده ما سطر الكافية فاصل المصعب
 كذهبي المالكة والمفتي به من مذهبي الذي اقبني
 المتأخرون من الشافعية انه اذا لم ينتظم امر بيت
 المال لكون الامام غير عادل يرد علي اهل الفروض
 من غير الزوجين ما قفل عن فرضهم الذي منها فرض
 احد الزوجين بالنسبة وستاتي كيفيته فان لم
 يكن احد من اهل الفروض الذي يرد عليهم قوله او
 الفاضل بعد فرض احد الزوجين لذوي الارحام
 علي ما سياتي وان انتظم امر بيت المال فالمال له
 دون الرد وذوي الارحام **الفصل الثاني في الرد**
 وهو ضد العول فهو زيادة في الانصاف وتقصان
 في سهام وقد منا انه لا يرد علي الزوجين فان لم
 يكن هناك احد الزوجين فان كان من يرد عليه
 شخصا واحد اكمل او ولد ام فله المال فرضا ورضا
 او كان من يرد عليه صنفا واحد الا ولا ام او حداث
 فاصل المسئلة من عددهم كالعصبة او كان من يرد
 عليه صنفتين فاكثرت فرضتهم من اصل
 المسئلة الرد فاقطع النظر عن الباقي من اصل مسئلة
 تلك الفروض كانه لم يكن واعلم ان مسائل الرد
 التي ليس فيها واحد الزوجين كلها مقتطعة من
 سنة وانما قد تحتاج الي تضييح وان كان هناك

واحد

واحد الزوجين فخذ له فرضه من مخرج فرض الزوج
 فقط وهو واحد من الثلثين او اربعة او ثمانية واقم
 الباقي علي مسئلة من يرد عليه فان كان من يرد
 عليه شخصا واحد او صنفا واحد فاصل
 مسئلة الرد مخرج فرض الزوجية وان كان من يرد
 عليه اكثر من صنف واحد فاعرض علي مسئلته
 الباقي من مخرج فرض الزوجية فان انقسم فخرج
 فرض الزوجية اصل المسئلة الرد كزوجته وام وولد
 وان لم تنقسم ضربت مسئلة من يرد عليه في مخرج
 فرض الزوجية لانه لا يكون الامساكنا فبالنظر
 لمسئلة الرد وقد يحتاج لمسئلة الرد التي فيها احد
 الزوجين لتصحيح ايها اذا انفرد ذلك فاصل مسا
 الرد سواء كان فيها احد الزوجين ام لا ثمانيته
 اصول اثنان تجدة واخ وام وتزوج وام وتلا ثمة
 كام وولديها واربعة كبنات وام وكزوجته وام
 وولديها وخمس كام شقيقة واخنت لاب واثنان
 وتلا ثون كزوجته وبنات وبنات ابن واربعون
 كزوجيه وبنات وبنات ابن وحدة **الفصل**
 الثالث في ذوي الارحام وهو كل قريب غير من
 تقدم من المجمع علي ارضام وهم وان كانوا يرجعون
 الي اربعة اصناف **الاول** من ينتهي الي الميت